



التعليم

المرأة و

صدر في تشرين أول 2010



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المرأة و التعليم

صدر في تشرين أول 2010

إعداد:

فداء البرغوثي

اعتدال الجريري

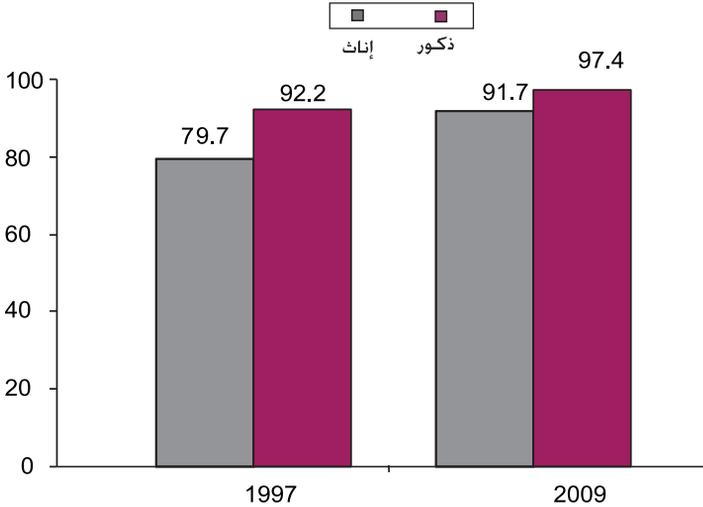
يعتبر التعليم من وجهة نظر الخبراء التنمويين أحد ركائز العملية التنموية التي تحقّق في جوهرها جملة من الفوائد على مستوى التنمية الذاتية للأفراد كما التنمية الوطنية في آن معا.

وعليه، فإنّ تعليم كل من الإناث والذكور ينعكس إيجابيا على زيادة فرصهم وتوسيع خياراتهم المستقبلية. ومع ذلك، يمكن القول بأنّ تعليم الإناث له نكهة تنموية بمذاق خاص كونه يحقق مكاسب إضافية لا بد ستلقي بظلالها على التمكين الذاتي للمرأة والأسرة كما المجتمع. ومن بين ذات المكاسب، إطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة لديهن بفعل الثقافة الذكورية والعادات والتقاليد التي تنظر إليهن من منظور إيجابي يحصرهن في أروقة العمل المنزلي وتبعاته، وبالتالي غير قادرات على ترك بصماتهن في الحياة العامة على اختلاف مستوياتها. كما تشمل زيادة الإنتاجية الاقتصادية لهن. زيادة دخول أسرهن. انخفاض معدلات الخصوبة لديهن. تحسين مستويات الصحة لهن ولأفراد عائلاتهن. رفع معدلات البقاء على قيد الحياة لأطفالهن. وأخيرا، يمكنهن من المضي قدما بغية امتلاكهن القدرة للسيطرة على قراراتهن التي تتعلق بخياراتهن في رسم ملامح الحياة الالتي ينشدنها.

تهدف هذه النشرة إلى التركيز على الوضع التعليمي في الأراضي الفلسطينية للإناث مقارنة مع الذكور من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة، معدلات الالتحاق بالتعليم، معدلات التسرب، والتخصصات في المرحلة الثانوية كما الجامعية. وذلك بالاستناد على أحدث الأرقام والإحصاءات الوطنية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتوفرة في هذا المجال.

الفجوة ما بين الإناث والذكور في معرفة القراءة والكتابة أقل اتساعاً من ذي قبل

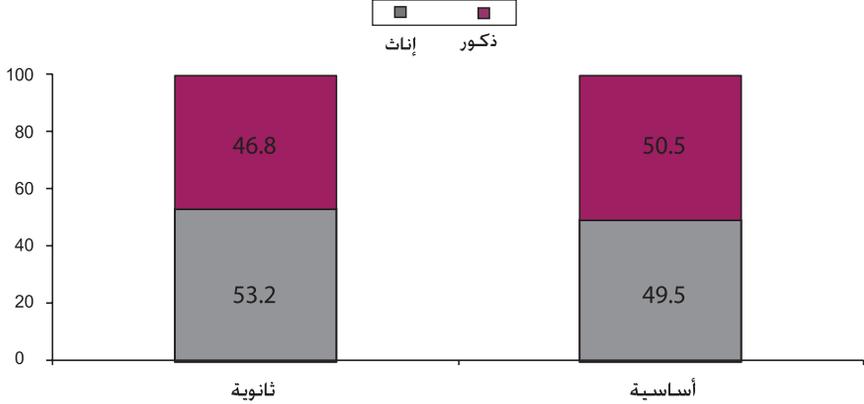
شكل رقم (2): معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس لعامي 1997 و2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2009، رام الله - فلسطين.

رغم الفجوة التي تظهرها البيانات ما بين الذكور والإناث في معدلات معرفة القراءة والكتابة لعام 2009 لصالح الذكور بنسبة وصلت إلى 5.7%، إلا أنها أقل اتساعاً مما كانت عليه قبل ثلاث عشرة عاماً. فقد أشارت البيانات أعلاه إلى زيادة انتشار التعليم وانخفاض نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية من عام 1997 وحتى عام 2009، حيث ارتفعت نسبة انتشار التعليم بين الإناث من 79.7% إلى 91.7%، بينما ارتفعت للذكور من 92.2% عام 1997 إلى 97.4% للعام 2009، ما يعني أن الزيادة بلغت عند الإناث 12.0% مقارنة بـ 5.2% للذكور.

شكل رقم (2): التوزيع النسبي للذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة التعليمية للعام الدراسي 2009/2008.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2009/2008 وزارة التربية والتعليم العالي

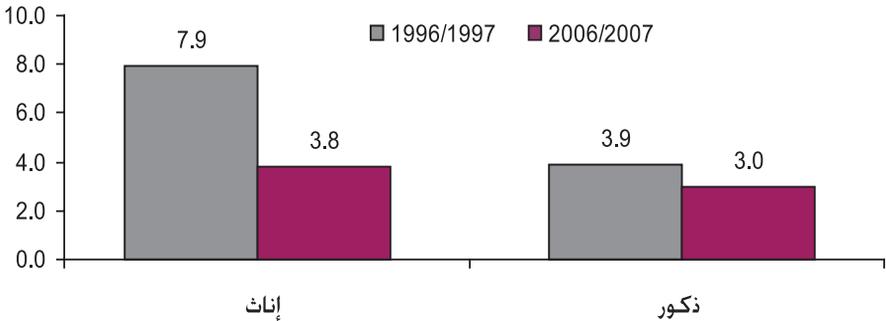
أما بخصوص نسب التحاق الإناث مقارنة مع الذكور بحسب المرحلة التعليمية، فالأرقام الإحصائية الرسمية تحمل في طياتها مؤشرات إيجابية على هذا المستوى لصالح الإناث على حساب الذكور، حيث شكلت الطالبات 49.5% مقارنة مع 50.5% للطلبة الذكور في المرحلة الأساسية، و53.2% للإناث مقارنة مع 46.8% للذكور في المرحلة الثانوية للعام 2009/2008. قد يكون ذلك بسبب انتشار عمالة الأطفال بين الذكور ليلتحقوا في سوق العمل كعمال غير مهرة، بفعل النظرة النمطية القائمة على أساس النوع الاجتماعي والثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع الفلسطيني كما غيره من المجتمعات والتي تحمل الذكور مسؤولية إعالة عائلاتهم. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، فإن ذات النظرة لا بد ستتعمق تجاه الدور الإجمالي المنوط بالذكور بغض النظر عن فئاتهم العمرية. وهذا في حد ذاته يفسر الانخفاض في نسب التحاق الذكور مقارنة مع الإناث.

عموماً يمكن القول بأن هناك اهتمام غير مسبوق في تعليم الإناث على قدم المساواة مع الذكور في الأراضي الفلسطينية، إلا أن القضية الأهم والأبرز والتي يجب النظر إليها بعين نوع اجتماعية، تتجاوز مسألة المساواة في الوصول إلى التعليم بين الذكور والإناث ومعدلات الالتحاق لكليهما، لتشمل ماهية

التعليم من حيث التخصص ومدى تنوعه في المرحلة الثانوية فأعلى الذي تتلقاه الإناث مقارنة مع الذكور والذي يعتبر بمثابة سلاح ذي حدين. على اعتبار أن التخصصات التقليدية والتي عادة ما تقبل عليها الفتيات يمكن أن تعمق مركزية أدوار الرجال وثانوية أدوار النساء، أو يمكن أن يترجم إلى فرص عمل متاحة تمكن الرجال كما النساء. تعمل بدورها على تغيير العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين إلى علاقات أكثر عدالة وإنصافاً.

معدلات التسرب لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور

شكل رقم (3): معدلات التسرب من المرحلة الثانوية في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس.
1996/1997، 2006/2007



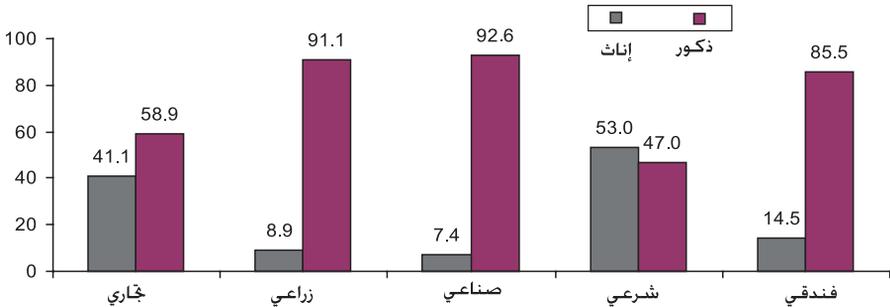
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010؛ قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2008/2009، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله - فلسطين.

يبدو جلياً أن نسب تسرب الإناث والذكور من المرحلة الثانوية في الأراضي الفلسطينية آخذة بالتناقص، إذ أشارت البيانات أن نسبة الطلاب المتسربين انخفضت من 3.9% عام 1997/1996 إلى 3.0% في العام 2007/2006، في حين انخفضت نسبة الطالبات المتسربات من 7.9% إلى 3.8% لنفس الفترة. ومع ذلك تبقى معدلات التسرب لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور في المرحلة الثانوية، ما يعني أن الفجوة لا زالت قائمة بينهما. وهذا يعود لخصوصية هذه المرحلة العمرية في المعتقدات الاجتماعية للفتيات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسن الزواج أو التزويج المبكر، وربما تلعب العوامل الاقتصادية دورها في إجبار الفتيات على ترك مقاعد دراستهن من قبل أهاليهن والبقاء في المنزل في انتظار زوج المستقبل الذي يعتقدون أنه يمكن أن يخفف عنهم وطأة أعباء بناتهم الاقتصادية. مع العلم أن الذهنية الذكورية تفضل تعليم الذكور على حساب الإناث في حال وجود ضائقة اقتصادية حياً

في ظلها العائلات الفقيرة، منطلقين من فكرة التخصص الوظيفي لكل من الإناث والذكور، فالذكور مستقبلاً من وجهة نظر هذه الذهنية سيتولون الدور الإعلالي لعائلاتهم، وبالتالي لا بد من تعليمهم كي يتمكنوا من القيام بأداء هذا الدور على أكمل وجه، في حين يرتبط مستقبل الإناث بالزواج والحمل والإنجاب وحمل مهام الأعباء المنزلية.

الإناث هن الأقل إقبالا على التخصصات المهنية الذكورية بامتياز

شكل رقم (4): التوزيع النسبي لطلاب المرحلة الثانوية في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص والجنس لعام 2009/2008



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010: قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2008/2009، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله - فلسطين.

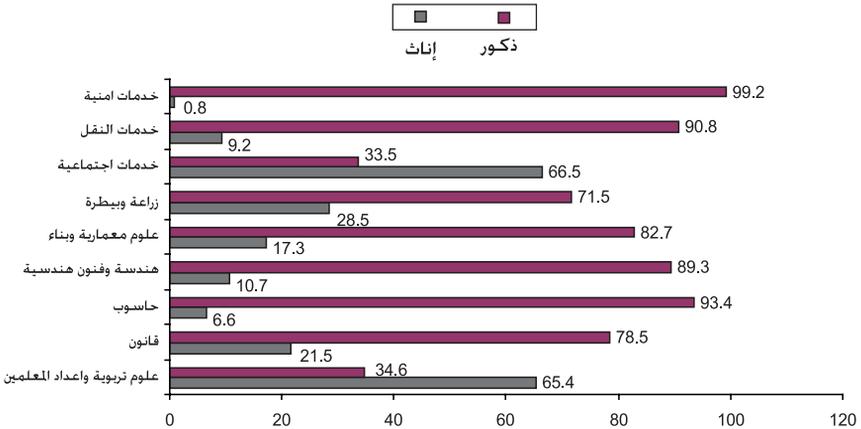
تشير البيانات إلى أن الهوية القائمة على أساس النوع الاجتماعي لا زالت تلقي بظلالها العميقة على نسب إقبال الإناث في المرحلة الثانوية على التخصصات المهنية التي تعتبر بمثابة مجالات لتعليم الذكور بامتياز، لا سيما الصناعي والزراعي منها، فقد بلغت نسبة التحاقهن 7.4% للتخصص الصناعي و8.9% للتخصص الزراعي، مقابل 92.6% و91.1% للذكور. بالمقابل تشير ذات الأرقام الواردة أعلاه إلى تمركز الإناث في التخصصات المهنية الأكثر قبولا من ناحية مجتمعية مثل التخصص الشرعي يليه التجاري بنسب وصلت إلى 53.0% و41.1% على التوالي، علما بأن نسبة الطلبة المنتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني لا تتجاوز 5.9%، من مجموع طلبة المرحلة الثانوية (8.4% للذكور و3.6% للإناث) عام 2009 /2008.

عليه. فإن ذات التوزيع غير المتكافئ في التخصصات ما بين الإناث والذكور يعود إلى جذور الثقافة السائدة. ناهيك عن الخطاب المستخدم في المناهج الدراسية ومضامينه التي تساهم بشكل جوهري في تكريس الصور النمطية لكل من الرجل والمرأة من خلال تجسيد الأدوار المقبولة اجتماعياً وثقافياً للنموذج المرأة والتي تقيد خياراتها في مجالات محددة بعينها كامتداد لدورها الإيجابي الذي يقوم على مبدأ رعاية الآخرين وخدمتهم. والنموذج الرجل الذي تتعدد أمامه الخيارات في الفضاء العام لدخول سوق العمل ليقوم بدوره الإعلالي على أكمل وجه. بحسب التوقعات والنظم والثقافة المجتمعية.

لذا. تفضل الإناث التخصصات المهنية المرتبطة بأدورها وفق ما ينسجم مع النظرة المجتمعية. وبالتالي هذا يؤهلها لإكمال تعليمها الجامعي في تخصصات تؤهلها أن تكون مقبولة في المجتمع واستكمال تدريبها المهني في المهن التقليدية كالخباطة والتطريز والتجميل والتصنيع الغذائي. بالمقابل. يتوزع الذكور على التخصصات الصناعية والتجارية والزراعية التي تؤهلهم في المستقبل لدخول سوق العمل من أوسع أبوابه في المهن الحرفية كالنجارة والحدادة والحاسبة والإدارة.

توزيع التخصصات جاء منسجماً مع الثقافة المجتمعية لأدوار الجنسين

شكل رقم (5): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين أنهوا دبلوم متوسط فأعلى حسب التخصص والجنس. 2007.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. فجوات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.

لا زالت الفجوة التعليمية التي كشفت عنها البيانات التي تتعلق بتدني إقبال الإناث في المرحلة الثانوية على التخصصات المهنية الذكورية بامتنار، تعيد إنتاج ذاتها لدى الحديث عن توزيع التخصصات ما بين الجنسين من أنهم دبلوماساً متوسطاً فأكثر. إذ أشارت البيانات الواردة أعلاه إلى أن التوزيع جاء منسجماً مع النظرة المجتمعية التقليدية لكل من الذكور والإناث على حد سواء، حيث تركزت الإناث في التخصصات ذات الطابع الاجتماعي والتربوي، كالخدمات الاجتماعية بنسبة وصلت إلى 66.5% مقارنة مع 33.5% للذكور، والعلوم التربوية وإعداد المعلمين بنسبة وصلت إلى 65.4% مقارنة مع 34.6% للذكور.

يعود ذلك، إلى أن هذه التخصصات تعتبر بمثابة امتداد لما تقوم به الفتيات أو النساء من مهمات تقليدية ملقاة على عاتقهن حسب توقعات المجتمع الذكوري الذي يصعب عليه رؤيتهن خارج الإطار التقليدي المنوط بهن. ناهيك عن أن اختيار الإناث أو إجبارهن على اختيار مثل هكذا تخصصات جاء على قاعدة التوفيق ما بين أدوارهن الإيجابية والإنتاجية لدى دخولهن سوق العمل خديداً في المهن التي تعتبر أكثر ملائمة لهن ولأدوارهن الإيجابية، كمهنة التعليم حيث عدد ساعات العمل أقل والإجازات أكثر ملائمة للقيام بأدوارهن الإيجابية على أكمل وجه.

بالمقابل نجد أن الأفاق متاحة للذكور لاختيار التخصصات التي لا بد ستزيد من فرصهم وخياراتهم في سوق العمل، حيث يتركز الذكور في التخصصات التي تعتبر تخصصات ذكورية بامتياز، مثل الخدمات الأمنية، الحاسوب، خدمات النقل، الهندسة والفنون الهندسية، علوم معمارية والبناء، القانون، زراعة وبيطرة بنسب بلغت 99.2%، 93.4%، 90.8%، 89.3%، 82.7%، 78.5%، 71.5% من بيانات التعداد لعام 2007.

من هنا، ينبغي على صانعي القرار العمل على تحسين نوعية التعليم للإناث وتحفيز الفتيات خاصة في المجالات المهنية غير التقليدية من خلال تطوير إجراءات تضمن في جوهرها إدماجهن في هذه المجالات، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة كما الفندقية، على اعتبار أن ذلك لا بد سيفتح فرصاً وأفاقاً جديدة لدخول النساء لسوق العمل على قدم المساواة مع الذكور، إذ أن التوزيع الحالي للذكور والإناث خد من فرص النساء وخياراتهن لدخول سوق العمل، إذ أن تعليم الفتيات يقتصر على التخصصات الأقل رواجاً في سوق العمل.

شكل رقم (6): التوزيع النسبي للأفراد في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وأعلى مؤهل علمي، 2009.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2009. رام الله - فلسطين.

تشير البيانات إلى وجود فروق في الالتحاق في المؤهلات العلمية على مستوى بكالوريوس فأعلى. فقد بلغت نسبة الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 11.2%، و8.9% بين الإناث. بينما تقل الفجوات بين الإناث مقارنة مع الذكور في مرحلة الدبلوم وأقل. ويمكن تفسير ذلك، أن التعليم ما بعد الدرجة الجامعية الأولى غير محبذ للفتيات وفق الثقافة المجتمعية السائدة ذات العلاقة بالأدوار الرعايية. خديدا عندما تكون الفتيات متزوجات أو مقبلات على الزواج، وتزداد الأمور تعقيدا أمام طموحهن في حصولهن على فرص لمواصلة التعليم العالي ما بعد البكالوريوس لأن ذلك لا بد سيتطلب منهن بذل جهود غير عادية لتحقيق التوازن ما بين طموحهن والأدوار الموكلة لهن.

في ذات السياق يمكن الحديث هنا أن تعليمهن مقيد بعدم قدرتهن على الحركة والسفر. ما يؤثر سلبا على خياراتهن وفرصهن في السفر للتعليم خارج مناطق سكنهن وخارج حدود الوطن والتي تشجع أبوابها للذكور كامتياز مجتمعي لهم دون الإناث. وإذا ما سنحت الفرصة لهن في إكمال تعليمهن العالي ما بعد البكالوريوس، فإنهن سيدفعن ضريبه هذا الطموح أو الاستحقاق إذ نقل فرصهن في الزواج كونهن تعدين السن المقبول اجتماعيا للزواج. على اعتبار أن بعض الرجال يعتبرون النساء المتعلمات تتمتع بنفوذ وقوة قد تشكل تهديدا لامتيازاتهم ومكانتهم الذكورية خديدا داخل أسرهم.

أخيراً يمكن القول. أن التعليم كقيمة لها دلالاتها ترسخت في وعي الفلسطينيين كأداة لتعزيز صمودهم وثبتت هويتهم ما بعد نكبة 48. ليشهد فيما بعد نقلة نوعية في معدلات التحاق الإناث والذكور وتقليل الفجوات بينهم بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية. إلا أنه من الأهمية بمكان النظر للأمور من زاوية أكثر عمقا تتعلق بتحقيق التوازن في العلاقة ما بين الذكور والإناث من حيث جودة التعليم ونوعيته وتنوع تخصصاته. في مختلف المراحل التعليمية الأساسية منها والثانوية كما الجامعية. ليضمن بعدها دخولا متكافئا لكليهما في الحياة العامة. وتقليل فجوة النوع الاجتماعي على مستوى المشاركة في سوق العمل والأجور والمهن والوظائف والقطاعات التي تشكل في مجموعها محطات للتمييز ضد النساء. فالمشاركة الفعالة للنساء في العملية التنموية. يجب أن يسبقها تأهيلا كافيا على المستوى التعليمي ونوعيته وماهيته.

لذا على صانعي القرار العمل على زيادة الاهتمام وتحسين نوعية وجودة التعليم الأكاديمي والمهني من أجل استثماره على مستوى الإنتاج الوطني. من خلال تشجيع انخراط الفتيات في مجالات التعليم المهني غير التقليدية والتي من الممكن أن تفتح آفاقا جديدة لهن في سوق العمل والتي طالما كانت حكرا على الرجال.



1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. النتائج النهائية للتعداد -2007 تقرير السكان الضفة الغربية. رام الله - فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2009/2008. وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2009. رام الله - فلسطين.

إيماناً بضرورة الحوار بين المستخدمين والمنتجين للبيانات، وتطبيقاً لسياسة عامة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن برنامج إحصاءات المرأة والرجل يرحب بتلقي ملاحظات الجمهور الكرم حول منشوراته.



لمزيد من المعلومات يرجى الكتابة أو الاتصال بـ:

قسم خدمات الجمهور

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله، فلسطين

هاتف: 2982700 (2-970)

فاكس: 2982710 (2-970)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: Diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

تم تمويل إعداد هذه النشرة ضمن مشروع برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتعاون مع صندوق

الأمم المتحدة للسكان، UNFPA